نص ردن

▪ علاء حسن

الحلوة " حبانة "

في إحدى الفضائيات العراقية الحريصة على نشر استفسارات وتساؤلات وانطباعات مشاهديها ، وتبادل عبارات تبادل التهاني ، عرض الشريط الإخباري شكوى منتسبي وحدة عسكرية في محافظة ميسان ، تشير إلى منعهم من أداء طقوسهم وشعائرهم الدينية في السيطرات المنتشرة على الطرق الخارجية ، واتهم أصحاب الشكوى ضباطهم من البعثيين بمصادرة حرياتهم ،في التعبير عن مشاعرهم خلال المناسبات الدينية .

يمضي الشريط الإخباري ليكشف للمشاهدين عن قيام احد الضباط بكسر "حب الماء" المخصص للعطاشى ممن يسلكون الطريق العام ، مشيا على الأقدام متجهين إلى أماكن شتى ، كسر "الحبانة" أثار جعل المشاهدين يعبرون عن آرائهم بمطالبة الحكومة ، ومجلس النواب ، باستنكار العمل الإجرامي ، وإحالة من كسر الحبانة للقضاء وقبل ذلك ، تجريده من رتبته العسكرية ، وتقديمه مذنبا أمام آمر الوحدة ليكون عبرة لزملائه الآخرين المعروفين بانتهاج سياسية البعث الصدامي في تكريس الطائفية .

الفضائية بإصرارها على نشر الشكوى والتعليق عليها جعلت "الحبانة" رمزا وطنيا وأضفت عليه صفات التقديس ، وأثارت ملفا مازال موضع خلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة حول قضية اجتثاث حزب البعث المنحل ، وتسلل عناصره إلى الأجهزة الأمنية ، فكانوا سببا في اندلاع أعمال العنف ، أما الطرف المعارض لهذا التوجه فأصبح متورطا بكسر "الحبانة" وبجهود تلك الفضائية ومثيلاتها ، ومع بدء الاستعدادات لخوض انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي ، ستشهد الساحة السياسية انقساما أو ربما اصطفافا جديدا، بين أنصار الحبانة من جانب ، وفي الجانب الآخر من رفض التنديد بكسرها من قبل الضابط ذي الأصول البعثية.

بعد اتفاق الكتل النيابية وتحقيق الإنجاز التاريخي في اختيار مفوضية جديدة للانتخابات ستلجأ القوائم إلى اختيار شعارات تعبر عن توجهاتها، لتكون علامة لها يستطيع الناخب تمييزها من بين المئات ، وليس من المستبعد أن تختار قائمة معينة "الحبانة" لكسب المزيد من الأصوات ، ولاسيما أن حملتها الدعائية تبنتها تلك الفضائية مجانا ، ووفرت للقائمة قاعدة شعبية واسعة ، وخصوصا في مدن الوسط والجنوب، لأنها محرومة من التيار الكهربائي منذ سنوات وأغلب سكانها ، ولاسيما في القرى غير الخاضعة لسلطة أصحاب المولدات مازالوا يشربون ماء الحباب ، وهؤلاء حولوا ثلاجاتهم إلى كناتير .

في قرية بمحافظة ميسان عرفت السيدة " حبانة" بمعالجة التهاب اللوزتين عند الأطفال فاكتسبت شهرة واسعة امتدت إلى القرى الأخرى ، وكان يقصدها من يطلب خدماتها، فستقبلهم بكل حفاوة وترحاب ، وتقدم لهم أفخر أنواع الطعام ، واعتزازا بكرمها أطلقوا عليها اسم حبابة وليس "حبانة" تقديرا لجهودها الجبارة ، في رعاية الطفولة ، في زمن كان يتطلب السير عشرات الكيلو مترات سيرا على الأقدام للوصول إلى أقرب مركز طبي .

أبناء أحفاد "حبانة" المرحومة حبابة وفي حال استمرار الفضائيات بالإصرار على نقل مطالب شكاوى مشاهديها بإنزال القصاص العادل بحق الضابط كاسر الحب في العمارة ، سيعلنون رفضهم استخدام حبابة شعارا لأية قائمة انتخابية .

مواطنون بين تصريحات الساسة والواقع

اتساع خيبات الأمل مع ازدياد وعود أصحاب القرار

□ بغداد / نداء فؤاد

يقف المواطن البسيط أمام واقع متردٍ قابل للتغيير، إلا أن تغييرهً بيد أصحاب القرار الذين يديرون دفة الحكم إلى وجهة واحدة، هي وجهة الحكومة وصيانة مصالحها، وبين الحقيقة والوهم خيط رفيع يكاد يتلاشى حين يتعلق الأمر بالخدمات والسياسة وتوفير المعيشة الكريمة للمواطنين.

تظاهرات ساحة التحرير العام الماضي

تضارب التصريحات الصحفية هي السبب وراء اتساع الهوة بين المواطن والمسؤول، فبعد المهل التي منحت للحكومة من أجل تحسين أدائها، ما زالت الأمور كما هي على حالها من حيث تردي الخدمات واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة.

مواطنون عبروا لـ"المدى برس"، عن خيبتهم من أداء الحكومة وما وصل له الوضع في البلاد من انعدام المصداقية بكل الوعود التي أطلقها وما زال يطلقها أصحاب القرار.

المواطنة سميرة محمد (ربة بيت)، أوضحت "لا توجد أي مصداقية لكل ما يقوله المسؤولون، بدءا من زيادة مفردات البطاقة التموينية، وإعادة النظر في قوانين الرعاية الاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة والكهرباء والماء، لأنها أصبحت أمورا مستحيلة عند المسؤول العراقي".

وأضافت "هناك أمور أخرى باتت تشكل عبئا على كاهل المواطن منها: المواد الغذائية المنتهية الصلاحية واللحوم الفاسدة، والأدوية التي لا تصلح للاستخدام البشري، بل وصل الأمر إلى انتشار مستحضرات تنظيف كمساحيق الغسيل والصابون ومعجون الأسنان تحتوي على كمية كبيرة من الإشعاعات".

المواطن علي النعيمي أفاد بأنه "لا توجد ثقة لدى المواطن بخطابات المسؤولين الذين يتسيدون المنابر ويتصدرون المشهد الإعلامي وأحدهم يكيل التهم للآخر، في حين المواطن الذي انتخبهم من اجل التعبير عن معاناته ليس له وجود في أجنداتهم".

وتابع النعيمي "ما حصل هو أن هؤلاء الساسة صموا آذانهم عن صرخات الناس الذين يلتاعون كل يوم تارة بنار الإرهاب وأخرى من الإهمال والفساد الإداري".

وبين "خلال عشر سنوات لم تقدم الحكومات أي خدمة ملموسة للمواطن البسيط، بدءا من الخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والكهرباء والماء الصالح للشرب والنقل وغيرها من الخدمات، أسوة بدول العالم".

ولفت النعيمي إلى أن "الحال وصل بالمواطنين إلى الهجرة خارج البلاد هربا من مكابدات واقعه اليومي".

وتابع بالقول: "ما زال المواطن يكتوي بنار الإهمال الحكومي وهو يرى ويسمع أن دولا لا تصل ميزانيتها السنوية إلى ٩ مليارات دولار يعيش مواطنوها في حال أفضل من الذي يعيشه الفرد العراقي".

وقارن النعيمي بين مدينة فاس المغربية وبغداد موضحا "ينعم المواطن في مدينة فاس التي تعتمد على الصيد البحري بالكهرباء على مدار ٢٤ ساعة، في حين العراق بلد الخيرات والنفط لا يحصل على نصف هذه الساعات من الطاقة الكهربائية".

محمد الربيعي الموظف في وزارة الاتصالات، أشار إلى أن "المواطن العراقي أصبح على قناعة تامة بأن العملية السياسية لم تعد تؤتي أكلها نظرا لاستشراء الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة وتحت رعاية حكومية بداعي المحسوبية والانتماء الحزبي".

وشكك الربيعي "بمزاعم الكتل السياسية الرامية إلى إصدار قرار برلماني يمنح المواطن العراقي حصته من عائدات النفط"، معتبرا "إياها دعاية انتخابية لا تختلف عن الدعايات السياسية الأخرى التي اعتادت آذان العراقيين على سماعها قبل كل دورة انتخابية".

ويرى المواطن سعدون صابر أن "الحكومة تقول ما لا تفعل"، مبينا "الوعود التي قطعت للمواطنين كثيرة في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، ولكن أين هو التنفيذ، حتى الآن الأوضاع على حالها بل تزداد سوء يوما بعد آخر".

وتساءل صابر "أين الأموال التي صرفت على الكهرباء وفي كل موسم يخرج مسؤول ويقول هذا الصيف سوف يشهد تحسنا في توفير الطاقة الكهربائية، وعندما يأتي الموسم يتعذرون عن عدم قدرتهم على توفيرها بحجة قلة الوقود الواصل إلى محطات التوليد أو تأخر إنشاء محطات جديدة".

رصاصة طائشة تخلّف أرملة وأربعة أيتام

□ ذي قار / إحسان نعمة

برد طعام العشاء الذي تحلّق حوله أولاد (س. خ) وهم ينتظرون عودة أبيهم الذي خرج لحل نزاع نشب بين الجيران بعد أن تعالت أصواتهم أمام منزله، وقد ملأ الخوف والقلق قلب زوجته بعد تفاقم المشكلة وفشل كل محاولات الجيران في حل هذا النزاع.

وقفت الزوجة خلف باب الدار متضرعة بالدعاء حتى تنتهي هذه المشكلة ويعود زوجها، الذي لم تكتب له العودة، فقد كانت الأقدار تخبئ أمرا مأساويا لهذه العائلة، وإذا بصوت إطلاقات نارية يقطع دعاءها ويشل حركتها، لتنظر إلى زوجها وقد تهاوى صريعا أمام منزله، لتطلق بعدها صرخة أذنت بنهاية أحلامها وأحلام أبنائها وبداية المأساة.

وقال مصدر أمني في شرطة ذي قار، طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ"المدى برس": إن "القوات الأمنية قامت بالبحث عن المتهم في جميع مناطق مدينة الغراف وبعد مرور يومين أُلقت القبض عليه وأُحالته إلى المحكمة".

وأضاف أن "المتهم أفاد أثناء التحقيق الأولي بأن الشجار نشب بينه وبين جاره بسبب تفريغ سيارة محملة بمواد البناء قرب منزله بسبب عطل فيها".

وأشار المصدر إلى أن "الجاني اعترف بإطلاق عيارات نارية بعد تدافع حصل بينه وبين جاره لغرض إخافته ولكنها أصابت المجني عليه الذي لم يكن طرفا في المشكلة".

شارع (باتا) في السماوة تحول إلى أكوام تراب

□ السماوة / جاسم فيصل الزبيدي

اضطرت أم شيماء، إلى وضع كمامة على أنفها وهي تسير في شارع (باتا) الإستراتيجي وسط مدينة السماوة، والذي يعرف على الصعيد الشعبي بمقر الأطباء، وذلك بعد أن انتشرت في هذا الشارع تلال التراب بسبب الأعمال الجارية فيه منذ شهر ولم تنته تلك لغاية الآن، ولا أحد يعرف متى تنتهي.المواطن سالم خليل (٤٣ عاما)، ناشد في حديثه لـ"المدى" المسؤولين في محافظة المثنى بالإسراع في تنفيذ المشاريع المتلكئة في السماوة، قائلاً: "لا أستطيع العبور طالما إنجاز المشاريع يسير بوتيرة السلحفاة".

وبين "في زمن النظام المباد كان العمل يجري بشكل سريع ولكن بعد عام ٢٠٠٣ الأعمال تسير ببطء شديد". وضرب خليل مثلا بالقول: "في زمن النظام السابق كان الشارع يبلط بوقت قصير جداً لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً ،أما الآن فالشارع الواحد يبقى فيه المقاول أو الشركة شهرا أو شهرين وربما أكثر"، عازياً السبب إلى "ضعف المتابعة والرقابة".ويواجه سكان شارع (باتا) صعوبة في التنقل، خصوصاً بعد الحفريات التي تزامنت مع فصل الصيف، مما أدى إلى انتشار أكوام الأتربة وتطاير الغبار على البضائع والمواطنين". ويضيف الحاج فاهم (٥٢ عاما) وهو صاحب محل، "ما أتمناه أن يفكر المسؤولون بحالنا وحال أطفالنا وأن يلتزموا بالوقت ويلزموا الشركات المنفذة للمشاريع بالسقف الزمني ولا يمنحوا مددا إضافية على حساب إغلاق محالنا وقطع أرزاقنا".وناشد المسؤولين في المحافظة بالضغط على المقاولين للإسراع في إنجاز المشاريع في المحافظة خاصة في منطقة شارع (باتا) الإستراتيجي.

أحمد الزيادي (٣٠ عاما) عبر عن انزعاجه مما يشاهده يومياً في الشارع، قائلاً "لا أعرف ماذا أقول ومن أين أبدأ فهل يعقل أن تستمر الأعمال لمدة شهرين والمواطنون وأصحاب المحال يعانون حرارة الجو والأتربة المتطايرة فيما يعمل العمال بأعصاب باردة".

وأضاف "المواطنون ليسوا ضد تطوير الشوارع وإعمارها ولكن ما يشاهدونه ليس إعمارا وإنما دمار، فبعد قلع الرصيف والشارع يترك الموضوع، ولا يشاهدون عاملاً واحداً يعمل في المكان". وتساءل الزيادي "متى تشعر المحافظة بنا ومتى يحس المسؤولون بأن المواطنين بدأوا يشعرون بالملل".ورغم التفاؤل الكبير لمواطني مدينة السماوة وهم يتابعون حركة الإعمار ومراحل تنفيذ المشاريع الخدمية الجديدة، إلا أن الغالبية يتخوفون من طول مدة العمل خاصة وأن محالهم مغلقة وأرزاقهم مقطوعة، حسب تعبيرهم.

إمام وخطيب جامع السماوة الكبير كاظم العوادي، هاجم أعضاء الحكومة المحلية في المثنى واصفا صمتهم بـ"صمت القبور"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن "أغلب مدارسنا تعاني الإهمال". وقال لـ"المدى": إن الحكومة المحلية "نائمة وصامتة إزاء كل ما يحصل ،فهي لا تحرك ساكنا تجاه معاناة المواطنين من الشركة المنفذة للمشروع التي دمرت المدينة"، مضيفاً "الناس في دول العالم تستنشق العطور والأزهار فيما يستنشق أهالي السماوة التراب".

وذكّر العوادي المسؤولين المحليين بأن "دعوات الناس ضدهم لن تذهب سدى فهي تصعد إلى رب لا يظلم أحدا". صاحب أحد المحال التجارية، أوضح "من المنطقي أن تكون أعمال الترميم على مراحل وتحتاج مدة زمنية لكن ليس كل هذه المدة"، مناشدا الجهات المنفذة الإسراع في العمل "لكون شارع الأطباء من الشوارع الرئيسة والمهمة في المدينة". وبين "عملية الإعمار في هذا الشارع بدأت منذ شهر ولم تكتمل لحد الآن ونحن نعاني صعوبة التنقل بالإضافة إلى أضرار الأتربة على بضائعنا".وبالرغم من المبالغ الكبيرة المخصصة لتطوير مدينة السماوة، إلا أن المواطنين لهم آراء مختلفة، بين متفائل ومتشائم بما سيكون عليه حال المدينة بعد هذه الميزانية، مؤكدين على وجوب مراقبة العمل ومحاسبة المقصرين، والإسراع في تنفيذ تلك المشاريع لأن تأخيرها يؤثر على دخولهم اليومية.محافظ المثنى إبراهيم سلمان الميالي، أكد لـ"المدى"، أن المحافظة ستشهد العديد من المشاريع المهمة، مبيناً "خطة هذا العام ركزت على المشاريع الخدمية ووصلت إلى مختلف مناطق المثنى".

وشدد الميالي "على مواصلة العمل لإظهار شوارع ومناطق المحافظة بحلة جديدة تختلف عن السابق"، مؤكداً أن "المحافظة توجهت لمثل هكذا مشاريع خدمية كانت المثنى تفتقر لها في السابق، ومتابعتنا وإشرافنا على هذه المشاريع على قدم وساق من خلال الجولات الصباحية والمسائية المتواصلة".

ووعد بتجاوز المشاكل والمعوقات وذلك عن طريق الخطط والبرامج التي تهدف للنهوض بواقع المحافظة. رئيس لجنة الإشراف والمتابعة في مجلس محافظة المثنى عبد الحسين الظالمي، أقر بضعف المتابعة والمراقبة بالقول "نعم لدينا ضعف ولكننا نسعى لمعالجة هذا الجانب". الظالمي أكد أن "القضية لا تنحصر بالمسؤول فقط بل تحاول الشركات تمديد الفترة الزمنية من خلال إضافة أو حذف فقرات من المشروع وهو ما يشكل عقبة أمام فرق المتابعة".

شيوخ عشائر: لا وجود لها في مناطقنا ولن نسمح بها
في بابل .. تحذيرات من ظاهرة شراء الأسلحة ومطالبات بمكافحتها

□ الحلة / إقبال محمد

طالب مواطنون في محافظة بابل، بالحد من عمليات بيع وشراء الأسلحة لتفويت الفرصة على الجهات التي تقف وراء ذلك وإحباط المخططات الإرهابية التي تسعى إليها.

عشائر تسلم أسلحتها للحكومة في البصرة

وقال المواطن ريسان هادي، من أهالي جرف الصخر، في حديثه لـ"المدى": إن المنطقة التي يسكنها تعد من المناطق الساخنة، مشيرا إلى أن "جميع العائلات لديها أسلحة للدفاع عن أنفسنا من هجمات القاعدة والعصابات المسلحة".

وأضاف "هناك الكثير من العائلات الفقيرة في المنطقة وبعد أن سمعوا بتضاعف أسعار الأسلحة قد يضطر الكثير منهم إلى بيع أسلحتهم، وهو ما يؤدي إلى إفراغ المنطقة من الأسلحة"، مطالبا الجهات المعنية بالحد من هذه الظاهرة حفاظا على سلامة المواطنين.

فيما دعا المواطن سامي كاظم، الأجهزة الأمنية إلى "مراقبة كل المشبوهين، والذين لديهم سوابق، وتكثيف الجهد الاستخباري وخاصة في مناطق شمال بابل التي يكثر فيها السلاح".

المواطن حامد كريم أشار إلى أن "تجارة السلاح موجودة والعصابات الإرهابية تقوم بذلك منذ سقوط النظام ولغاية الآن، لكن الأمر تطور حاليا ليصبح عملية مدروسة لإفراغ المناطق من الأسلحة من خلال شرائها بأسعار مرتفعة جدا، وأعتقد أنها تهرب إلى سوريا أو يتم استخدامها في العمليات الإرهابية". غير أن المواطن إسماعيل خليل، بين أن "بيع السلاح وشرائه من قبل جماعات غير معروفة في المنطقة الجنوبية نسمع به يوميا أما في بابل فلا وجود لهذه الظاهرة ونحن نرفضها".من جانبه، قال محمد جواد الدليمي رئيس عشيرة البو علي العزام المحامدة، في منقطة جبلة شمال بابل، إن القوى الأمنية ألقت القبض على بعض من يتاجر بالأسلحة"، مشددا "نحن نستنكر ذلك العمل وما تقوم به الجماعات الإرهابية لتفريق الصف الوطني وأبناؤنا لهم بالمرصاد".

أما المواطن عذاب الجبوري، فيرى أن ظاهرة بيع الأسلحة "خبر عار عن الصحة، ولا يوجد هناك ما يبرر البيع، نحن نستعمل الأسلحة للحماية وما يروج عن بيع الأسلحة في شمال بابل أو خارجه لا صحة له".

ويتفق معه المواطن عادي حسين مبينا "سمعنا بظاهرة بيع الأسلحة لكننا لا نعرف إلى أين تذهب، أنا أسكن ناحية المشروع وهذه الحالة لم تحصل في الناحية"، مطالبا الجهات الأمنية بإلقاء القبض على "التجار الذين يزاولون تجارة الموت والقتل".

ناشط في حقوق الإنسان ناظم العماري، أكد وجود ظاهرة بيع الأسلحة، مضيفا "الوضع الأمني مضطرب ولا أحد يستطيع السيطرة عليه والقضاء على تلك الحالات، ونحن مستعدون كمنظمات مجتمع مدني للمساعدة من خلال التثقيف للحد من هذه الظاهرة".

رئيس تحرير صحيفة "الميزان" القانونية حازم الصافي، قال: إن "هناك دلائل على تجارة الأسلحة وخاصة الخفيفة، وهناك طرق لتهريبها إلى داخل العراق أو خارجه لا يمكن اكتشافها من قبل الأجهزة المختصة".

من جهته، اعتبر رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بابل حيدر الزنبور، عملية شراء الأسلحة في الوسط والجنوب "صفحة من صفحات الإرهاب، وقد دعونا الأجهزة الاستخبارية إلى تشخيص الحالة ومتابعتها".

الزنبور أوضح أن سعر البندقية تضاعف أربع مرات ليصل إلى مليون دينار، وسعر (BKC) بعشرة ملايين دينار، مشيرا إلى أن "هناك إستراتيجية إقليمية لإفراغ مناطق وسط وجنوب البلاد من الأسلحة والسيطرة عليها".

وحذر من أن هذه الظاهرة "ستولد فراغا أمنيا رغم تحفظنا على وجود الأسلحة في البيوت وبأيدي الأطفال وهو ما تسبب بنزاعات عشائرية، لكن في الوقت نفسه وجودها يسهم بتوفير حالة من الاستقرار النفسي وليس الأمني للمواطنين".

وأكد الزنبور "هناك حالات تمت متابعتها والقبض على جامعي الأسلحة، والجهد الاستخباري قادر على الوصول إليهم جميعا".